

الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق

د.م. سعدون شلال ظاهر

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية

د.م. ظلال جواد كاظم

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية

مشكلة الدراسة:-

كان ولا يزال يمثل الموقع الجغرافي للظاهرة احد أهم المحاور الأساسية في الدراسات الجغرافية السياسية، فمنه تبدأ كل اهتمامات المختصين بتحليل قوة الدولة.

فرضية الدراسة:-

من المعروف عند كل الباحثين إن الفرضية العلمية هي المدخل العلمي الأساسي لدراسة المشكلة التي يحددها الباحث ومن خلالها يسعى للوصول إلى النتائج التي يمكن من خلالها قبول هذه الفرضية أو تعديلها أو حتى رفضها... وفرضية بحثنا هذه تقوم على :

إن العراق يتمتع بموقع جغرافي سياسي اكسبه شخصية مستقلة استطاعت أن تؤثر في إحداث التااريخية قديما وهي تتجدد في الوقت الحاضر وفق المعطيات السياسية الجديدة التي بدأت تؤثر في العالم.

حدود الدراسة :-

* البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة " دراسة في الجغرافية السياسية ") والتي نوقشت بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠٠٥ م .

تشمل حدود الدراسة موقع العراق الجغرافي الذي يتحدد بين دائرتي عرض (٥ ٢٩ - ٢٢ ٣٧) شمالا وخطي طول (٤٨ ٣٨ - ٤٥ ٤٨) شرقا وبمساحة قدرها (٤٣٨٣١٧) كم^٢.
منهجية الدراسة:-

ليس هناك من شك في إن الأساس الذي ينتهجه الباحث في الوصول إلى النتائج ترتبط قوته بالمنهج العلمي الذي يتبناه أو يسلكه... وحينما تم إخضاع الدراسة لمناهج البحث العلمي في الجغرافية السياسية لم يشتغل عليها منهج كما اشتغل منهج تحليل القوة... ومن ثم فلقد تمسكا بالباحثان بهذا المنهج واعتمداه منذ لحظة بدئهما بالاتكال على الله لدراسة هذا الموضوع.
مقدمة:-

لغرض إبراز الأهمية الفائقة لموقع العراق الجغرافي في موضوع بحثنا هذا فسيتم تناول ذلك على محاور متعددة لان عامل الموقع يحتل أهمية كبيرة في دراسة أية دولة من الدول والتي هي جوهر موضوع الجغرافية السياسية فكثيرا ما كان الموقع الجغرافي يشكل عنصر البناء الحاسم في الأرضية الجغرافية للدولة حيث تدين له بوجودها وبنجاحها في إطارها الإقليمي والدولي، ومع ذلك فإن قيمة الموقع تتغير بتغيير الظروف الدولية وفي مجالات عديدة.

إن تحليل أنواع الموقع الجغرافي وهي، الموقع الفلكي، والموقع بالنسبة للماء واليابس، والموقع بالنسبة لدول المجاورة سيبرز باعتقادنا الأهمية السياسية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الجديدة والاستراتيجيات الدولية التي استحدثت حديثا وانعكاس ذلك على العراق بشكل خاص وعلى منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام.

١- الموقع الجغرافي للعراق:-

في الجغرافية السياسية يعد الموقع من أهم المقومات الجيوستراتيجية التي يعتمد عليها في تقويم قوة الدولة بسبب تأثيره الواضح على وضع الدولة الحالي ومستقبلها (١)، رغم الاتجاه العام الذي يدعو إلى تقليل هذه الأهمية بسبب عوامل عديدة منها، التطور التقني الذي يكتنف عالم اليوم (٢) لان الموقع الجغرافي ليس

مجرد ارض تقل أهميتها بالتطور الحاصل في ميدان الأسلحة وقدرتها التدميرية بل يتكون من مجموعة عناصر ذات إبعاد إقليمية ودولية (٣) ويعد الموقع مورداً من موارد الثروة القومية وفي بعض الأحيان يكون رأس المال الوحيد للدولة (٤).

فالموقع الجغرافي هو الأساس في التحليل الجغرافي السياسي لأي كيان سياسي سواء كان دولة أم حلفاً أم نمطاً من الأنماط السياسية (٥) .

ولقد عبر الجغرافيون السياسيون عن الموقع الجغرافي لمكان معين بثلاثة طرق هي (٦):

١-١ الموقع الفلكي.

٢-١ الموقع بالنسبة للماء واليابس.

٣-١ الموقع بالنسبة للدول المجاور.

ولإبراز المضامين الجغرافية السياسية لكل موقع يمكن متابعة ما يأتي:-

١-١ الموقع الفلكي:-

هو الموقع الذي يعبر عنه بدلالة دوائر العرض وخطوط الطول، ودوائر العرض أكثر أهمية من خطوط الطول لأنها تحدد مدى القرب والبعد عن دائرة الاستواء، وما لذلك من علاقة بظروف المناخ السائدة التي تؤثر بدورها على النشاط البشري على وجه الأرض. أما خطوط الطول فلا تعطي دلالات جغرافية ذات قيمة سوى تحديد الزمن بالدرجة الأساس (٧). وبالنسبة للعراق فهو يقع بين خطي طول ٤٨° - ٤٥° شرقاً (٨) (انظر إلى الخريطة رقم (١))، أي أنه يمتد على عشرة خطوط طول مما أدى إلى اختلاف الوقت بين غربه وشرقه بحوالي ٤٠ دقيقة ولكن ذلك لا يسبب فرقاً كبيراً في الوقت، أي لانجد فاصلاً زمنياً إذا اتجهنا من الغرب إلى الشرق من ناحية الزمن.

أما بالنسبة لموقعه من دوائر العرض فيبدأ عند دائرة عرض ٢٩° شمالاً ويمتد حتى دائرة ٣٧° ٢٢° شمالاً (٩)، وبذلك فهو يحتل نحر ثمانين دوائر من دوائر العرض في الجزء الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية ولعوامل عديدة منها بعد أرضه عن المؤثرات البحرية عدا الخليج العربي الذي يؤثر في مناخه بشكل محدود وذلك لثبات اتجاه الرياح الغربية من الشمال إلى الجنوب من جهة وتضيق سعة المسطح

المائي للخليج العربي من جهة أخرى (١٠) أصبح المناخ قاريا تظهر فيه صفات مناخية متباينة نسبيا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وقد لعبت التضاريس دورا مكملا لدور الموقع الفلكي (١١) فانعكس ذلك على المناطق الشمالية والشمالية الشرقية بحيث لا تشكو من الجفاف وارتفاع الحرارة إلا أن ظاهرة المناخ البارد التي تتميز بها المناطق الجبلية قد اختفت إلا في جهات محدودة تتمثل في المناطق الجبلية المرتفعة مع هذا فقد افضى التباين المناخي الواضح الذي كان من المفروض أن يؤثر في تنوع الإنتاج الزراعي إلى اختلاف مواعيد الحصاد فقط حيث تتأخر قليلا عما هو عليه في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ومع ذلك فقد استطاع المزارع أن يتلمس تأثير المناخ الزراعي متأثرا بالموقع الفلكي للعراق في وضعه لخطة الإنتاج الزراعي بشكل عام ولعموم القطر مسترشدا بتوجيهات المختصين في ذلك حيث كان لتأثير درجات الحرارة فعله الواضح في هذا الأمر (١٢).

ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن خصائص مناخ العراق كان نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل تتفاوت في أهميتها من عامل لآخر، وكان الموقع من دوائر العرض أبرزها ما جعل العراق يتصف بالمناخ القاري شبه المداري ويقع في منطقة انتقالية بين المناخ الصحراوي ومناخ البحر المتوسط .

أن الجغرافي الحاذق يستطيع أن يستنبط أهمية مزايا الموقع الفلكي للعراق عن مزايا المواقع الجغرافية الأخرى في إنها حددت- شخصية الأقاليم الاقتصادية والسياسية إلى حد كبير وقد برز ذلك في التنوع البيئي الذي يساعد على نشاط السكان في العمل طيلة أيام السنة بما يمكن أن يحقق للعراق درجة معينة من الاكتفاء الذاتي لو تم الاستثمار على الوجه الأحسن، للموارد المتاحة في وعلى الأرض العراقية وفق مما يمكن رسمه من استراتيجيات اقتصادية تنموية كاملة، الأمر الذي ينعكس على قوة الدولة.... وكان لسنين الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق في المدة (١٩٩١-٢٠٠٣م) برهانا على جدية هذا القول حينما استطاع المزارع العراقي أن يمكن الدولة من رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية لكثير من المحاصيل الزراعية.

يقع العراق في موقع متوسط بين قارات العالم القديم التي نشأت فيها الحضارات البشرية المتعددة عبر العصور فهو يحتل موقعا جغرافيا مركزيا من جنوب غرب آسيا حيث اكسبه هذا الموقع ميزة السيطرة على خطوط الاتصال والتجارة الدولية البرية، وما مرور تجارة التوابل والحرير قديما به إلا دليلا على أن مكانته الدولية في ذلك الوقت كانت كبيرة (١٣) .

وكان لموقع العراق شبه القاري والبعيد عن خطوط الملاحة العالمية مع إطلالة صغيرة على الخليج العربي اثره البارز على توجه السكان والدولة في اغلب فعالياتها الاقتصادية وجهة برية نحو دول الجوار الجغرافي له التي استغلت حاجته للإطلالة البحرية على مؤانئ البحر المتوسط استغلالا سياسيا واقتصاديا، وقد استطاع العراق بما يمتلكه من قدرة على المناورة وحاجة النظام الدولي له من الانفلات من هذا الضغط .

أن لموقع الدولة بالنسبة للكتل الأرضية أو المسطحات المائية علاقة وثيقة بالسياسة التي تنتهجها الدولة ويشترك من ذلك العلاقة بين النشاط البري والبحري لسكانها، وهذه بالتأكيد حقيقة ذات أهمية بالغة لأنها تلعب دورا رئيسيا في تحديد مصالح الدولة، إذ تختلف مشاكل الدولة البرية اختلافا كبيرا عن تلك التي لها سواحل بحرية متباينة في أطوالها وصفاتها (١٤) .

فالدول البرية تسعى إلى تعزيز جيوشها البرية، في حين تهتم الدول البحرية ببناء الأساطيل، والموقع تبعاً لذلك أما موقعا متوسطا أو موقعا حديا، فالموقع المتوسط يسهل عملية الاتصال بباقي الدول بينما يصعب ذلك في الموقع الحدي (١٥) .

أما موقع العراق بالنسبة للبحار والمحيطات فهو من الناحية النظرية يتوسط بخمسة مسطحات مائية هي بحر قزوين في الشمال الشرقي والبحر الأسود في الشمال والبحر المتوسط في الغرب والبحر الأحمر في الجنوب الغربي والخليج العربي في الجنوب، ألا أن قيمتها الفعلية لا تتعدى البحر المتوسط والخليج العربي، فبحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأحمر لا يتركان أي اثر واضح على مناخه بسبب عامل البعد الجغرافي لهذه البحار فضلا عن وجود الحواجز الطبيعية التي تمنع

وصول المؤثرات المناخية (١٦) ويظهر تأثير الخليج العربي والبحر المتوسط واضحا في فصل الشتاء لقربهما النسبي في العراق وعدم وجود حواجز تمنع وصول التأثيرات المناخية إليه، فأعاصير العروض الوسطى تنفذ من البحر المتوسط عبر الأراضي السورية مسببة التساقط على أجزاء من أراضيه خصوصا إذا اصطدمت برياح جنوبية شرقية قادمة من الخليج العربي ليحدث صراع جبهوي يسفر عن أمطار غزيرة.

أما صيفا فإن تأثير الخليج العربي يكون على شكل كتل هوائية حارة ورطبة تصل إلى وسط العراق تقريبا تسببها الانخفاضات الموسمية التي تحدث وسط آسيا، بينما ينعدم تأثير البحر المتوسط في هذا الفصل تقريبا (١٧).

وللعراق أطلاله بحرية على الخليج العربي يبلغ طولها (٥٦, ٥٥ كم) من راس البيشة إلى أم قصر (❖)، فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار هذه الإطلالة البحرية الضيقة والطبيعية الخاصة لمنافذ الخليج العربي (١٨)، وخصوصا مضيق هرمز الذي يتصف بالضيق مع إشراف إيران الشرقي عليه يتبين لنا إن العراق يعاني من ضيق المنافذ البحرية من خلال هذا الموقع، وعلى الرغم من ذلك فقد استفاد العراق من هذا المنفذ في توسيع تبادله التجاري، وعلى الرغم من ضيق الإطلالة العراقية على الخليج العربي إلا أنها تكتسب أهمية من الناحية السوقية.

أما الطريق البحري الذي ينتهي في شرق البحر المتوسط ففائدته محدودة للعراق تجاريا، نظرا لطول المسافة والجانب السلبي في ذلك هو أمكان تهديد العراق عسكريا عبر هذا الطريق، وهو ما حدث عام ١٩٥٨م حينما أنزلت الولايات المتحدة قواتها للقضاء على ثورة ١٩٥٨م (١٩) يتضح مما تقدم إن للعراق موقع قاري مهم بالنسبة له ولبيئته الجغرافية السياسية فوقوعه على طريق الدائرة المحيطية الكبرى أعطاه فرصة الاتصال بين حضارتي غرب أوروبا والبحر المتوسط من الغرب وحضارة جنوب شرق آسيا من جهة الشرق.

لذا فإن المتبع للتاريخ في هذه المنطقة يكتشف الدور الواضح والفعال الذي استطاع الموقع الجغرافي للعراق أن يلعبه في هذا الاتجام (٢٠).

أما بالنسبة لموقع العراق الاستراتيجي فقد وصفه المختصون بالشؤون الاستراتيجية بأنه في غاية الأهمية، وتتمثل هذه الأهمية في وقوعه في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم وفي كونه الجسر الأرضي المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه، والمتمثل في البحر العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، ويفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانه مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية (٢١) وتوضح هذه الأهمية من النواحي الآتية (٢٢)

(١) وقوع العراق على رأس الخليج العربي وعلى الطريق الأقصر الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي.

(٢) يشكل الخليج العربي ووادي الفرات طريقاً سوقياً مهماً بامتداده إلى موانئ البحر المتوسط.

(٣) يقع العراق على اقصر الطرق الجوية التي تربط بين غرب أوروبا وجنوبها من جهة وجنوب شرق آسيا وأستراليا من جهة أخرى.

(٤) تعد بغداد مركزاً مهماً لملتقى الطرق البرية في الشرق الأوسط.

(٥) انه دخل كمنطقة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لتأمين إمدادات النفط لها ولحلفائها الأوروبيين، فضلاً عن انه أصبح بمثابة منطقة وثوب ستستخدمها القوات الأمريكية للتحرك نحو وسط وشرق آسيا، بعد أن بدأت تباشر عمليات تأمين مصالحها بنفسها دون الاعتماد على حليف كما كانت تفعل في السابق بمناصرتها إسرائيل على مدى أكثر من نصف قرن منذ عام ١٩٤٨م.

(٦) انه يقع على منطقة الفصل بين الحضارات المختلفة العربية والفارسية والتركية والكردية ومن ثم فان قرب الولايات المتحدة من هذه الحضارات ومحاولة تحريك القوميات التي تنتمي لهذه الحضارات بما يخدم مصالحها جعلها ترجح أن تكون قريبة من هذه المنطقة وتباشر هذه المصالح بنفسها دون الاعتماد على شريك.

ويتضح مما سبق، أن موقع العراق الاستراتيجي بدأ يلعب بالنسبة إلى الوطن العربي دوراً مهماً ويشكل مع الأقطار العربية وحده جغرافية وبشرية متكاملة، تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي فهو يوصل المحيط الهندي

بالبحر الاحمر ، زيادة على قريه من مضيق باب المندب ، الممر المائي الذي يربط أوروبا بأفريقيا واسيا ومن جهة أخرى يشكل خليج عمان والخليج العربي وسلسلة الجبال الممتدة من الحدود العراقية الشرقية حاجزا يفصلها عن إيران، كما أن موقع العراق في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي، يشكل جسرا ارضيا يربط الخليج العربي بمنطقة الشام التي تعتبر مدخلا للوطن العربي عن طريق البحر المتوسط وبالأردن الذي يقع على راس البحر الأحمر(٢٣) .

وفضلا عن التحليل الوارد في إطار النظريات الجيوبولتيكية والتي نال العراق نصيبه من الاهتمام بها فانه وطبقا لنظرية القلب الأرضي (هالفورد ماكندر) heart Land يعد العراق جزءا من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي ، الرقعة الجغرافية الممتدة بين الفولغا حتى شرق سيبيريا، والقلب الجنوبي ، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما وانه ووفقا لما جاء في تلك النظرية يدخل ضمن الهلال الداخلي (inner crescent) الذي يشمل سواحل أوربا والجزيرة العربية وسواحل جنوب شرقي أسيا والهند وقسما كبيرا من البر الصيني المحيط بمنطقة الارتكاز (pivot area) التي تشمل نطاق الاستبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوربا، وبما ان العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشرق في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاثة القديمة لذا فأن موقعه الجغرافي ذو أهمية استراتيجية عالية وكبيرة بسبب تحكمه بالطريق الذي يربط بين تلك القارات(٢٤). انظر إلى خريطة رقم(٢) .

وبناء على ذلك يمكن الوصول إلى ما يمكن تسميته بنظرية موقع العراق الإستراتيجي فنستطيع أن نقول إن من يتمكن السيطرة على العراق فباستطاعته من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، ومن يهيمن على منطقة الشرق الأوسط فبإمكانه فرض نفوذه على منطقة تلاقي القارات الثلاث أسيا، أفريقيا، أوربا وهذا القول ستمعمل الدراسة على إثباته وفقا لقناعتها بالأهمية المتزايدة لهذا الموقع. أما فيما يخص نظرية سبايكمان، فإن العراق يقع ضمن الإطار الأرضي (Rim land) ذي الأهمية الاستراتيجية والذي يشكل هلالا يحيط بالقلب الروسي الذي أعطاه العالم ماكندر أهمية وتنبأ به منذ عام ١٨٠٤م(٢٥)، ومن ثم فإن هذه الأهمية لازالت

موجودة وتعمل الدول الكبرى على الاستفادة منها للولوج إلى عوالم المصالح المتداخلة والمتشابكة.

وفي نظرية القوة الجوية مفتاح للبقاء لسفرسكي، فإن العراق يقع ضمن منطقة المصير (Area of Decision) وهي أهم المناطق من الناحية الاستراتيجية التي تعني السيطرة عليها والسيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم (٢٦) ويبدل على ذلك الموقع الوسط للعراق في خطوط الحركة الجوية التي بالامكان المرور عبر أجوائه في حالة كونها متاحة للاستخدام على شكل مريح وتأسيسا على ما تقدم فإن اكتساب العراق لأهمية الموقعية الجيوستراتيجية في هذه المرحلة يحتم تبني دراسة الموقع بنوع من الديناميكية كونه متغيرا وليس عاملا يتصف بالثبات فلا يمكن معرفة تأثيرات الموقع من رقعة الأرض فقط بل من خلال علاقة هذه الرقعة وما عليها من نظام سياسي ومدى التفاعل بينهما وبين الرقعة الجغرافية المجاورة ونظامها السياسي، وهذا الأمر وطبقا للمتغيرات التي حدثت مؤخرا تحاول الولايات المتحدة صنعه لصالحها مما قد ينذر بالكثير من المفاجئات غير المتوقعة التي تمتاز بالحركة مما يشكل عبئا على المختصين بالتحليل السياسي المستمد لأفقه من واقع الجغرافية السياسية والذي تفرضه كإطار للرأي الراغب في الوصول إلى الحقيقة المجردة.

١-٣- الموقع بالنسبة للدول المجاورة (❖❖).

يطلق عليه أحيانا بما يسمى الموقع النسبي (Relative Location) وهو الموقع الذي يخص الدول المجاورة (٢٧) ويعني كذلك الأثر الذي يتركه الموقع الجغرافي على العلاقات بين الدول المتجاورة (٢٨)

ويعبر عن موقع الجوار جغرافيا من خلال عدد الوحدات السياسية المحيطة بالدولة (٢٩) ويعد هذا الموقع ذا أهمية بالغة في التطور السياسي بما ينعكس عنه من تفاعلات لتحقيق مصالح هذه الدولة ورغباتها (٣٠) فيكون الموقع ذا آثار ايجابية وسلبية تبعا لاجابية وسلبية العلاقة الدولية بين هذه الدولة وتلك (٣١) ففي أوقات السلم يخدم موقع الجوار الجغرافي مصالح الدول المتجاورة في حين يظهر تأثيره السلبي في حالة أحاطتها بدول متجاورة تختلف عنها في الوجهة السياسية والنواحي

الإيديولوجية فتضطر الدولة الضعيفة إلى تبني سياسة خارجية تتلاءم مع سياسة جارتها القوية أو أنها قد تصبح عرضة لإطماع تلك الدولة، أما إذا وقعت دولة ضعيفة بين دولتين قويتين متنافستين أو أكثر تصبح دولة عازلة (٣٢)، وقد تكون مسرحاً للتنافس بينهما (انظر خارطة رقم (٣)).

وفيما يخص موقع العراق ودول الجوار الجغرافي المحيطة به، فكان للتطورات التاريخية التي شهدتها المنطقة وشهدها العراق دور مهم في إخضاع المعطيات الجغرافية في الواقع العراقي وفق المتطلبات الطبيعية والبشرية، فقد أدى انهيار الحكم العثماني في الحرب العالمية الأولى إلى رسم الحدود بالاتفاقيات بين الدول المنتصرة، فكانت الحدود السياسية هي الحدود الشرقية التي رسمت بموجب معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧م بين الدولة العثمانية وإيران، وبروتوكول تحديد الحدود وقد أتمت اللجنة التي انفت لهذا الغرض تعيين خط الحدود على الأرض وبيان إحداثيات نقاطه على الخرائط من الشمال إلى أقصى الجنوب وثبت ذلك في محاضر الحدود عام ١٩١٤م (٣٣) أما بالنسبة لحدود العراق مع تركيا وسورية والأردن والمملكة العربية السعودية فهي حدود سياسية رسمت على الخريطة لتقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ فرنسية وإنكليزية (٣٤) مما ترتب على هذا الواقع التاريخي أن يرث العراق حدوداً لا تتماثل في أطوالها مع دول الجوار الجغرافي كما في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

أطوال حدود العراق مع البلدان المجاورة:

النسبة المئوية	الطول (كم)	الدولة
٥,١٤	١٧٨	الأردن
٥,٦٣	١٩٥	الكويت
١٠,٩٠	٣٧٧	تركيا
١٧,٣٣	٦٠٠	سورية
٢٣,٤٥	٨١٢	المملكة العربية السعودية
٣٧,٥٥	١٣٠٠	إيران
%١٠٠	٣٤٦٢	المجموع

المصدر: - جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة

الإحصائية السنوية ، ١٩٩٤، بغداد، ١٩٩٥م، ص ٥.

تحد العراق تركيا من الشمال وإيران من الشرق. ومن الجنوب الخليج العربي والكويت وجزء من المملكة العربية السعودية التي يسير امتدادها نحو الغرب مع الأردن وسورية.

ويتضح مما تقدم أن للعراق ست دول مجاورة اثنتان منهما أجنبيتان هما تركيا وإيران بما نسبته ٤٨% من الحدود الدولية، ويمثل البوابة الشرقية للوطن العربي، أما ما تبقى من حدوده فتقاسمها أربع دول عربية بنسبة ٥٢% وهي، من الغرب سورية والأردن وجزء من السعودية ومن الجنوب السعودية والكويت ويمكن متابعة الوصف التفصيلي لوضع الحدود العراقية مع دول الجوار الجغرافي.

٢- الحدود الدولية العراقية:-

تقسم هذه الحدود التي تمثل التماس ما بين العراق والدول المجاورة إلى ما يأتي:

١-٢- الحدود العراقية التركية الشمالية:-

يبلغ طولها ٣٧٧ كم، وتشكل هذه الحدود ما نسبته ١١% من مجموع أطوال حدود العراق (٣٥)، وتبدأ من جهة الغرب من نقطة التقاء نهر الخابور بنهر دجلة شمال قرية فيشخا بور (❖❖❖)، إلى أن يلتقي بالحدود العراقية التركية- الإيرانية عبر ممر كادر البالغ ارتفاعه ٣٠٠٠ فوق سطح البحر (٣٦) (انظر إلى خريطة رقم (٤) ٠) ويلاحظ على المنطقة التي يسير فيها الخط الذي يفصل بين العراق وتركيا تشابة التكوينات الجيولوجية والتضاريس والنبات الطبيعي والمناخ والتربة ونوع الاستثمار الزراعي وطبيعة الاستيطان البشري فيها (٣٧)، وتقسم من الناحية الطبوغرافية إلى قسمين متميزين، منطقة عالية في الشرق وتمتد من أقصى الشمال حتى شمال العمادية ويصل ارتفاع قممها إلى أكثر من (٣٥٠٠ م) ومنطقة منخفضة هي منطقة السهول والتلال العالية ارتفاعها بين (٥٠٠-١٥٠٠ م) ويفصل بين المنطقتين سهول ضيقة وواسعة وذلك تبعاً لتعدد المنطقة واتجاه السلاسل فيها.

وتفصل بين السلاسل الجبلية في القسمين وديان طولية تمر فيها انهار المنطقة وجداولها، أما انحدار المنطقة فهو من الشمال إلى الجنوب والجنوب الغربي ولهذا فإن معظم المجاري المائية فيها تأخذ هذين الاتجاهين (٣٨) ٠ ويلاحظ على هذه الحدود أنها لا تمثل خطأ طبيعياً للانفصال الجغرافي بين الدولتين رغم أنها تمر عبر منطقة مرتفعة معقدة التضاريس تتحدد الحركة في أجزاء كثيرة منها (٣٩)، لأنها أوجدت معابر للاتصال بين الجانبين (٤٠)، وإيجاد علاقات اقتصادية بينهما، فضلاً عن حركة سكان هذه المنطقة (٤١). لقد سادت هذه الحدود حقبه طويلة من الثقة المتبادلة بين البلدين التي سبقت عقد التسعينات على الرغم من ارتباط تركيا القوي بأهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

قد شهدت العلاقات بين تركيا والعراق حالات واضحة من التعاون والتلاقي السياسي والاقتصادي لحل الكثير من الإشكالات العالقة بين الجانبين وفي مقدمتها المسألة الكردية (٤٢)، ومشكلة تقسيم المياه (٤٣) ولذلك يمكن القول أن هذه الحدود لا تعد

حدا طبيعيا بين الدولتين فهي متشابهة من خلال ظواهرها الطبيعية، لكن من الناحية السياسية أصبحت تشكل دافعا للتعاطي التركي مع سياسة التدخل في شؤون العراق الداخلية وذلك من خلال التلويح للولايات المتحدة بأهمية الدور الذي يمكن لتركيا أن تؤديه في الضغط على العراق اقتصاديا وسياسيا انطلاقا من أهمية تركيا الاقتصادية والتجارية بالنسبة للعراق.

ولقد لعبت تركيا على الوتر الحساس في علاقتها مع العراق إبان أحداث عام ٢٠٠٣م عندما لوحث باستخدام الورقة التركمانية لمصالح تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية وعندما رفض مجلس الحكم في وقتها دعوة الولايات المتحدة للجيش التركي للاشتراك في عمليات حفظ السلام في العراق، عندها أثيرت آنذاك مسألة تركمان العراق وعلاقاتهم بالحكومة التركية الأمر الذي استدعى وقوف العراقيين بوجه هذه الرغبة. وهذا يفسر حساسية العلاقة بين الجانبين التركي والعراقي فالأول يسعى للحصول على موطأ قدم لمصالحه، والثاني يرغب في أن لا تتعدى تركيا حدودها كدولة جوار ترتبط مع العراق بمصالح استراتيجية مع رغبة الأخيرة في الحفاظ على وحدة الشعب العراقي بكافة قومياته وأديانه وأطيافه العرقية الأخرى.

٢-٢- الحدود العراقية- الإيرانية الشرقية:-

بعد أن انفصل العراق عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وأصبح دولة مستقلة، ورث عن تلك الدولة المعاهدات التركية الخاصة بالإقليم العراقي أهمها معاهدة ارضروم الأولى عام ١٨٢٣م ومعاهدة ارضروم الثانية في سنة ١٨٤٧م (٤٤) ، وآخرها بروتوكول سنة ١٩١٣م ومحاضر لجنة تحديد الحدود سنة ١٩١٤ التي ثبتت الحدود على الأرض (٤٥) كان من المفروض أن لا ينشأ بين الدولتين خلاف في شأن الحدود، وعلى الرغم من ذلك قامت إيران في أوائل عهد العراق بالاستقلال وخاصة عام ١٩٣٢م بسلسلة من أعمال التجاوزات مما اضطر العراق إلى رفع القضية إلى عصبة الأمم المتحدة سنة ١٩٣٤م، لغرض الاتفاق على الحدود وقد تم ذلك سنة ١٩٣٧م (٤٦)، الا انها أعلنت عدم التزامها بكل اتفاقيات الحدود الموقعة بين البلدين، وبدأت بسلسلة من التجاوزات على الحدود العراقية- الإيرانية (٤٧). الأمر الذي نجم

عنه مخالفتها الصريحة لنصوص الاتفاقيات المصادقة عليها من قبل الدولتين ورغبة منها في التوسع على حساب الأرض والمياه العراقية وضمها تدريجياً بذرائع مختلفة. ويمكن وصف الحدود العراقية الإيرانية بأن إيران تحد العراق من جهة الشرق، ولها حدود مشتركة يبلغ طولها (١٣٠٠ كم) وتشكل نسبة ٣٨٪ من مجموع أطوال حدود العراق البالغ (٤٦٢ كم) (٤٨).

إن القسم الأعظم من منطقة الحدود هي منطقة جبلية باستثناء الطرف الجنوبي والجنوبي الغربي منها، وتأخذ المنطقة الجبلية اتجاهاً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بارتفاع يتراوح بين (١١٠٠-٥٠٠٠) قدم، وتقع أغلب هذه المنطقة في الجانب الإيراني حيث تستمر المنطقة الجبلية لمسافات بعيدة، أما بالنسبة للعراق فتتأخر المنطقة الجبلية فقط في الجزء الشمالي الشرقي منه أي في القسم الشمالي من خط الحدود (٤٩).

كان لسيطرة المناطق الجبلية الإيرانية المرتفعة على الأراضي العراقية خطورتها التي عكستها الحرب العراقية- الإيرانية والتي امتدت للمدة من (١٩٨٠-١٩٨٨ م)، حينما كانت تستخدم قمم مرتفعات هذه المنطقة كمراصد متقدمة للجيش الإيراني لرصد تحركات الجيش العراقي وقتذاك، أما بالنسبة للمنطقة السهلية من الحدود فتتمتد لمسافات واسعة في العراق أكثر من إيران، حيث تشكل الجزء الجنوبي من الأخيرة هذا وتشكل سهول الأحواز حلقة اتصال بين جنوب العراق وداخل هضبة إيران عن طريق هور الحويقر (٥٠). (انظر خريطه رقم (٥)).

ويتبع خط الحدود في نهر شط العرب خط التالوك (❖❖❖)، ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر تاركة الجانب الأيمن للعراق والجانب الأيسر لإيران (٥١)، حسب اتفاقية الجزائر التي عقدت عام ١٩٧٥ م بين العراق وإيران لتنظيم العلاقات الدولية بينهما ويضمنها مسالة الحدود (٥٢).

يمكن أن نستخلص مما تقدم حجم التبعات القانونية والسياسية التي بالامكان أن يخلفها طول الحدود العراقية- الإيرانية وما نجم عنه وعلى مدى كل السنين التي تلت توقيع الاتفاقيات والمعاهدات العديدة لتنظيم الحدود بين العراق وإيران، فكثير

ما أثيرت هذه المشكلة من هذا الطرف أو ذاك تنفيذاً أو لتنفيذ الاستراتيجيات والأفكار السياسية التي تتبناها حكومات هاتين الدولتين، الأمر الذي نجم عنه معاناة مستمرة لكلا الشعبين الإيراني والعراقي، حيث دفع هذان الشعبان ثمن السياسات الخاطئة وغير المنصفة من الخسائر المادية والبشرية مما يوازي بناء دولة كاملة وخلق لكلا الشعبين إرثاً ثقيلاً في النواحي النفسية والمعاناة الإنسانية، وإذ يدخل العراق مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل بناء دولة حديثة مسالمة يتطلع بالتأكيد إلى العون الإيراني باعتباره عوناً مسلماً يرتبط مع الشعب العراقي بوشائج الأخوة الإسلامية والإنسانية.

٢-٣- الحدود العراقية- الغربية والجنوبية:-

للعراق من الجهة الغربية حدود مشتركة مع الأقطار العربية الشقيقة وهي سورية والأردن والسعودية والكويت، حيث يبدأ خط الحدود الذي يبلغ طوله (١٧٨٥ كم) كما في جدول رقم (١)، من ضفة دجلة اليمنى شمال قرية فيشخابور ويسير حسب خطوط هندسية وهمية ليس لها وجود إلا على الخرائط وفي المعاهدات الدولية (٥٣)، إلى أن تصل خور الزبير قرب ميناء أم قصر فتشكل إقليم اتصال وربط بين العراق والأقطار العربية المجاورة (٥٤).- انظر خريطة رقم (٦)).

أما بالنسبة للحدود السورية مع العراق ، فتحده من الغرب ولها حدود مشتركة معه يبلغ طولها (٦٠٠ كم) أي بنسبة ١٧,٣% من مجموع أطوال حدود العراق (٥٥). وقد أكد العراق من خلال مجاورته لسورية في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ م بأنه عمق استراتيجي مهما لها وذلك من خلال تأمين ظهرها وظهيرها (٥٦) ، ولكن هذا لم يمنع من وجود ميراث طويل من العلاقات غير الحسنه بين البلدين خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي فقد تمحورت معضلات وأزمات في العلاقات بينهما وعلى عدة قضايا أساسية ومهمة ، أهمها التنافس داخل تشكيلة الحكم في البلدين ، والصراع الجيوبولتيكي بين البلدين (العراق نحو الخليج العربي وسورية نحو البحر المتوسط) فضلاً عن العداء الشخصي بين القيادتين فقد انعكست هذه الصراعات سلبياً على البلدين وأدت إلى مشكلات سياسية واقتصادية وإنسانية انحدرت مرات كثيرة إلى أزمات متفجرة مثلما حدث أثناء الحرب العراقية- الإيرانية والمشكلات

التي أثيرت بسبب تقاسيم مياه الفرات وإغلاق أنبوب النفط العراقي عبر سورية إلى البحر المتوسط ولعل ابرز العقد واخرها في ملف العلاقات الثنائية في مشاركة سوريا بتطبيق قرارات الحظر الدولية المفروضة على العراق (٥٧). وعلى الرغم من ذلك حرص العراق على إقامة علاقات ايجابية مع سورية.

أما الحدود مع الأردن، فتقع الأردن إلى الغرب من العراق وتشارك معه بخط حدود يبلغ طوله (١٧٨ كم) وينسبة ١, ٥٥٪ من مجموع أطوال حدود العراق (٥٨)، وقد رسمت الحدود بموجب اتفاقية ١٩٢٨م بين القطرين، بخط يبدأ من تقاطع خط الطول ٢٩ شرقاً بدائرة عرض ٣٢ شمالاً إلى اقرب نقطة حدود (٥٩)، إذ تم تثبيت الخط الفاصل بينه وبين الأردن بعد الحرب العالمية الأولى من قبل السلطات البريطانية التي كان الأردن تحت انتدابها وحكومة العراق تحت نفوذها فجاءت هذه الحدود هندسية أكثر منها طبيعية (٦٠).

وقد جرى التعديل الأخير على الحدود العراقية الأردنية في موافقة بعثت بها الحكومة العراقية في ١١/ كانون الأول/ ١٩٨٠م إلى الحكومة الأردنية حول تثبيت الحدود بين القطرين فأصبحت الحدود (٦١)، (كما في خريطة رقم (٧)). أما علاقة الجوار بين البلدين فكانت حسنة منذ حصول الاستقلال لكليهما (❖❖❖❖) وتطورت أثناء حرب (١٩٤٨-١٩٦٧م) الذي مثل العراق قوة ساندت الأردن كونه يمثل العمق الاستراتيجي له ولاسيما في ظل الميزان الذي يعد العراق فيه قوة كبيرة (٦٢).

يعد موقع الجوار العراقي- الأردني مهما لكلا البلدين ويكمل احد هما الآخر وقد اتضح ذلك في أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، حيث مثل الأردن بالنسبة للعراق معبرا اقتصاديا واسعا ولاسيما بعد أن أغلقت موانئ العراق على الخليج العربي وعندما أغلقت الحدود مع سوريا مما انعكس ذلك في ازدهار وانتعاش الاقتصاد الأردني، فضلا عن المساعدات العراقية للأردن التي شكلت رفاها اقتصاديا واستقرارا سياسيا، مما أدى إلى ارتباط البلدين بعلاقات جيوسراتيجية ظهرت أهميتها في حرب الخليج الثانية ولاسيما في ظل الحصار الذي فرض على العراق من قبل المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (٦٣).

أما الحدود الجنوبية العراقية- السعودية ، فتقع المملكة العربية السعودية إلى الجنوب من العراق، ولها حدود مشتركة يبلغ طولها (٨١٢ كم) وتشكل نسبة ٥, ٢٣% من مجموع أطوال حدود العراق (٦٤)، وقد ثبتت الحدود العراقية- السعودية بموجب بروتوكول العقير عام (١٩٢٢م) الموقعة عليه من قبل مندوبي العراق ونجد (٦٥)، بأشراف الإنكليز وتوجيههم لتحديد الحدود بين كل من السعودية والكويت والعراق، وقد تميزت هذه الفترة بتوتر العلاقات بين البلدين، بسبب تأييد السعودية للكويت خلال مطالبة العراق بها وإرسالها القوات السعودية للدفاع عنها وقيام الملك سعود بإرسال رسائل إلى الرؤساء والملوك العرب طالبا دعمهم لها (٦٦).

إلا أن العراق اظهر رغبة في تعزيز العلاقات مع الدول الخليجية والتعاون معها واحترام سياستها (٦٧). وقد تعززت الروابط بين القطرين من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين وتسوية مشاكل الحدود بينهما، إذ اتفق على تقسيم منطقة الحياض ويعد أن بقيت المسألة عالقة لمدة ستين عاما، وكان آخر اتفاق حدودي بين البلدين في عام ١٩٢٢م والذي عرف بمعاهدة المحمرة (٦٨).

كما عمد العراق في محاولة منه لتطمين السعودية و دول الخليج العربي إلى تصديق اتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة ومنع استخدام القوة وفض المنازعات بالطرق السلمية، وقد تم تصديق هذه الاتفاقية في ٢٧\٤\١٩٨٩.

أما بالنسبة للحدود العراقية الكويتية، فتقع الكويت إلى الجنوب من العراق، ولها حدود مشتركة مع العراق، يبلغ طولها (١٩٥) كم، وتشكل هذه الحدود بنسبة ٦, ٥ % من مجموع أطوال حدود العراق (٧٠).

تشير الحقائق التاريخية إلى انه لم يكن هناك فاصل جغرافي أو تاريخي لا في القديم أو الحديث بين العراق والكويت. ولم تشير الخرائط العالمية المعتمدة إلى وجود دولة خليجية إلا في العقدين الماضيين، حيث توجد ارتباطات عضوية وعلاقات قرى ونسب وارتباط عشائري عميق الجذور بين سكان الكويت وجنوب العراق (٧١).

وفي عام ١٨٩٩م تم توقيع اتفاقية سرية بين بريطانيا و شيخ الكويت عرفت الاتفاقية ب (المانعة) وتعهد شيخ الكويت بان لا ينقل ملكية ارض قائممقامية الكويت

أو التنازل عنها أو تأجيرها أو رهنها لأية دولة أجنبية ورعاياها دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية(٧٢)، وهذه الاتفاقية تعد من الناحية القانونية غير شرعية بدليل أنهم قرروا الاحتفاظ بها سرية حتى على سكان الكويت أنفسهم(٧٣).

وفي عام ١٩١٣م عقدت اتفاقية تم بموجبها تحديد الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية في العراق وبقيت على حالها حتى أبرام اتفاقية العقير ١٩٢٢م، التي اتخذت تلك الاتفاقية أساسا في تخطيط الحدود بين العراق والكويت(٧٤). وفي عام ١٩٣٢م وافقت الحكومتان العراقية والكويتية على رسم الحدود بينهما في ظل اتفاقية ١٩١٣م(٧٥)، حيث قسم مشروع الاتفاقية الأراضي التابعة لقضاء الكويت إلى قطاعين هما القطاع الأول، على شكل نصف دائرة مركزها بلدة الكويت وتبدأ حدوده في الشمال من نقطة عند أقصى خور الزبير وتنتهي في الجنوب في القرين، أما القطاع الآخر فيبدأ من حدوده في الشمال على الساحل عند فتحه خور الزبير ثم ينحدر خط الحدود فورا نحو جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام حتى يصل الباطن فيتجه باتجاه الجنوب الغربي حتى حفر الباطن(٧٦).

وهذه الاتفاقية حددت الحدود البرية للكويت دون الإشارة إلى الحدود البحرية. وفي عام ١٩٦١م أعلن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بأن الكويت جزء من العراق ويجب أن يتم ضمها إليه(٧٧). وبعد شباط ١٩٦٣م اعترفت الحكومة العراقية آنذاك بالكويت، فضلا عن توقيع معاهدة ١٩٦٣م التي تضمنت الاعتراف بالاتفاقيات البريطانية لعام ١٩٦١م التي تمنح الكويت السيادة مقابل إن تقوم الكويت بإلغاء اتفاقية عام ١٩٣٢م الموقعة مع بريطانيا(٧٨).

وفي أوائل السبعينات بدأت الحكومة العراقية بإجراء مفاوضات مع الحكومة الكويتية لغرض الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان وقد طرح الموضوع بعد تأزم العلاقات العراقية- الإيرانية حول شط العرب بعد إلغاء شاه إيران عام ١٩٦١م اتفاقية عام ١٩٣٧م وفقدان العراق منفذه البحري الوحيد على الخليج العربي.

وفي ظل تأزم العلاقات دخلت القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية وسيطرت على مركز الصامطة الحدودية، ثم اضطرت إلى الانسحاب إزاء الضغط العربي العام(٧٩). وفي عام ١٩٧٥م قدم العراق مقترحات محدودة لتسوية المشكلة تلخصت في أن تؤجر

الكويت للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما وان تتنازل عن سيادتها على جزيرة وربة مقابل اعتراف العراق بالحدود البرية بين البلدين (٨٠). وفي ٤/٩/١٩٨٠م اندلعت الحرب العراقية- الإيرانية التي دامت ثمانية سنوات من (١٩٨٠-١٩٨٨م) أدت إلى إرهاب العراق بديون بلغت أكثر من (٨٠ مليار دولار)، واضطر العراق إلى الاعتماد على عائداته النفطية بعد أن عجز عن إقناع البلدان العربية الخليجية بتقديم مساهمات لتمويل إعادة الأعمار. إلا أن تلك العائدات كانت تتضاءل نظرا إلى انخفاض سعر النفط حيث وصل سعر البرميل إلى (١٨ دولار). وشكل اتجاه الخليج وخصوصا الكويت إلى زيادة إنتاجها من النفط سببا في تنامي خسائر العراق من الواردات المالية التي كانت ستخصص لأعمار البلد (٨١). لذا فإن دخول القوات العراقية للكويت هي أحد نتائج الحرب العراقية- الإيرانية، وان مسؤولية حرب الخليج تقع على عاتق أطراف كثيرة ويقع القسط الأكبر من هذه المسؤولية على عاتق النظام العراقي باتباعه نهجا خاطئا حين عمد إلى القوة ليفرض الاعتراف بحق العراق في الأراضي المتنازع عليها. أما الكويت فيقع على عاتقها أيضا قسط من المسؤولية، فالموقف السلبي غير المرن الذي انتهجته خلال التفاوض لحل النزاع أسهم في التسبب بالحرب، فقد رفضت الكويت كل ما تقدم به العراق من حلول بما فيها طلبه تأمين احتياجاته الضرورية في مجال التجارة والأمن (٨٢).

أن تسوية مشكلة النزاع بين العراق والكويت التي قام بها مجلس الأمن بعد الحرب جاءت لصالح الكويت، دون اعتبار أو مراعاة لاحتياجات العراق. وجاء اعتراض العراق على تلك التسوية بلا طائل، فقد أكد ترسيم الحدود وقوع الحقل الغني في جنوب الرميلى وكذلك جزيرتي وربة وبوبيان ضمن الحدود الكويتية ومنح الكويت الجزء الجنوبي من أم قصر، الذي كان خاضعا للإدارة العراقية قبل الحرب (٨٣). انظر خريطة رقم (٨).

ان من أهم قرارات مجلس الأمن هو قرار، ٦٨٧، وفيه النص على إنشاء لجنة تخطيط الحدود الكويتية- العراقية التي كانت مهمتها فنية وهي تحويل تخطيط الحدود وفقا للوثائق والخرائط الموثقة إلى واقع على الأرض، لغرض ترتيب هذه المنطقة لتصبح مستقرة، ولهذا تم إصدار القرارات اللاحقة التي انتهت بالقرار ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣م

الخاص بترسيم الحدود العراقية- الكويتية بشكل نهائي، وطالب الدولتين باحترام سيادة الحدود الدولية، واحترام حق الدولتين في المرور البحري(٨٤).

يتضح مما تقدم أن الحدود بين البلدين ستبقى مصدرا لنزاع طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق ودي بين الجانبين، كما يصعب التنبؤ بمستقبل العراق في ظل الظروف الحالية وذلك لظروف تتعلق بالاضطراب والأمن والتخبط في المجال السياسي الداخلي، كما أن الحديث عن المستقبل يمكن الأخذ به تحت فرضية نظام ديمقراطي ومعتدل لحكم العراق تستطيع معه الكويت والمنطقة بأسرها، إعادة الثقة في العلاقات العراقية- الكويتية وحل المشكلات الحدودية العربية وتبني المشروعات المشتركة كتحويل المنطقة الحدودية إلى منطقة إدارة مشتركة.

الاستنتاجات:-

- ان الهبة الريانية لموقع العراق الجغرافي والاستراتيجي المهم، جعلت منه محط الانظار و الاطماع وتعلقت بشأن موقعه الكثير من الهواجس والخطط، بين الاستيلاء وبين توفير ضمانات الحماية فالغرب الذي يؤمن بان عمره موقوف على ما يملكه العراق من مصادر الطاقة يعرف جيدا مقدار الطاقة التي يملكها هو ومقدار ما يستطيع ان يدفع بها نشاطاته الاقتصادية، فالعراق يمتلك ثاني احتياطي مؤكد في العالم من النفط يصل الى اكثر من ١١٢ مليار برميل وضعف هذه الكمية من الاحتياطي المحتمل وبعمر زمني يصل الى اكثر من ١٥٠ سنة بدءا من عام ١٩٩٠.
- يمثل العراق أفضل موقع تستطيع القوات الامريكية ان تنطلق منه الى اهدافها دون ان تقدم اية تنازلات فيما اذا أرادت من دول اخرى تقديم تسهيلات لوجستية لها في حركتها .
- ان موقع العراق مطلوب بشدة في مشروع الشرق الاوسط الكبير الممتد الى الهند كونه الفاعل الافضل بين الشركاء في المنطقة كأسرائيل وتركيا .

- ان استراتيجية الولايات المتحدة الاستباقية تستهدف استكمال حلقات السيطرة على النفط من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وبحر قزوين ويعد الانتهاء منه سيأتي الدور على دول اخرى فالهدف الثاني سيكون لامحالة اعادة ترتيب اوراق منطقة الشرق الاوسط والتاثير في جغرافيتها السياسية .
- يرى الباحثان ان أهمية موقع العراق الجغرافي تصل الى مدى من يسيطر على هذه الارض تسهل عليه السيطرة على منطقة الجزيرة العربية ومن تكن له السيطرة على الجزيرة العربية يسيطر على منطقة الشرق الاوسط ومن ثم على العالم .

Abstract

In tracking of the creation and development of the modern nation we find that the geographical aspects in its different theme forms the essence of that development . When we study these aspects in details , the geographical location of the nation and its influence on it's political history stands out clearly.

We found in this study, that was completed 2005, that the geographical location of Iraq was the foremost in its effluence on all aspects of political ,economic, and social life. All the international forces in the modern world did not go beyond this location, and try to have an influence over it or to be influenced by it.

So, this location has been the key for strategies of the political projects that the forces hope to form to serve their interest, it's the eastern aspects of the project that is called " The Big Israel", either by inclusion or by influence, as well as its importance in the religious and feelings of Moslems and Arabs, As well as it's the best location that the military forces chooses when seeking a foothold in what is called "The Big Middle East" and what happened in modern history of Iraq, where we found foreign forces on its land is the biggest proof of creditability.

We have to pay attention to fact that the mainly energy on the world depends basically on oil that Iraq is in the middle of the region has a huge oil reserve. In addition to this reserve that is estimated to be more than 112 billions it lies nearby other huge reserve in the Arabian Peninsula.

The wall that the USA managed to complete by its present in Iraq formed a psychological ,military and economic barrier separated between two worlds. One cause to rotate in his orbit, and other to control its resources and these will run in the higher interest of USA.

So, the importance of the geographical location of Iraq is always renewing that shows that this location was and will be the key to controlling

the world in the heart of region that is the meeting point of the three continents, Asia, Europe and Africa.

الهوامش:-

- ١- هادي احمد مخلف، المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مجلة أفاق عربية، العدد الثالث، بغداد، ١٩٨٥م، ص ١١٤
- ٢- كاظم هاشم نعمه، الوجيزة في الاستراتيجية، مطبعة أباد للطباعة الفنية، بغداد، ١٩٨٨م، ص ١٥١.
- ٣- كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٧م، ص ١٥٤
- ٤- جمال حمدان، شخصية مصر- دراسة في عبقرية المكان، ج ٢، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨١م، ص ٢٦.
- ٥- محمد أزهري السماك، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨م، ص ٧٥.
- ٦- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٤٨.
- ٧- صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٢م، ص ٤٨.
- ٨- جمهورية العراق، مديرية المساحة العسكرية، خريطة العراق، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٩- جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والبشرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٠
- 10 - Republic of Iraq, ministry of irrigation ,general scheme of water resources and land development in Iraq stage 11 volume 1 Natural conditions book 7 climate and water resources, Moscow- Baghdad, 1982, p, 18.
- *11- Optic, p, 12
- *12-Optic, p, 13
- ١٣ - صلاح حميد الجنابي، وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، المصدر السابق، ص ١١.
- ١٤- سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦م، ص ٤١ ص ٤٢. (غير منشورة)
- ١٥- فيلد برسي، الجيوبولتيكا، ترجمة يوسف مجلي، لويس اسكندر، لقاهره، بدون تاريخ، ص ٦٣.

١٦- خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩م، ص ٤٠.

١٧- سعدون شلال ظاهر، أهمية موقع العراق الجغرافي وإثره في دوافع العدوان الأمريكي عليه، مجلة الآداب، جامعة البصرة، ع ٣٥، عدد خاص بوقائع بحوث المؤتمر العلمي لكلية الآداب ٦-٧، آذار، ٢٠٠٢م، ص ١١٣.

(♦) إطلالة البحرية للعراق على الخليج العربي تصل إلى ٦٩ كم وجرى تعديل الحدود حسب قرارات مجلس الأمن بعد دخول العراق للكويت أصبحت ٥٦، ٥٥ كم. للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على: - باسم كريم سويدان الجنابي، البحر الإقليمي العراقي (دراسة في السياسة الإقليمية العراقية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١م، ص ١٠٢ ص ١٠٤ (غير منشورة).

١٨- خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، المصدر السابق، ص ٧.

١٩- محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوسراتيجية للعراق وإثرها في بناء قوته الدولية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٩ (غير منشورة).

٢٠- صلاح حميد الجنابي، وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، المصدر السابق، ص ١٢.

٢١- خطاب صكار العاني، ونوري البرازي، جغرافية العراق، المصدر السابق، ص ١٢.

٢٢- سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٦ ص ١٧.

٢٣- وليد يونس خيرى، الجغرافية العسكرية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ٦٣ ص ٤٦.

٢٤- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطى وتأثيره على الأمن المائي العربي "دراسة في الجغرافية السياسية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الانبار، ٢٠٠٢م، ص ٨٨ (غير منشورة).

٢٥- عراك تركي حمادي، الموقع الجغرافي للعراق وسوريا والكيان الصهيوني، ندوة الخصائص الجغرافية للعراق وسوريا والكيان الصهيوني وإثرها في الصراع العربي- الصهيوني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ٢٠٠١م، ص ٨.

٢٦- محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوسراتيجية للعراق وإثرها في بناء قوته الدولية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٨٣م، ص ٣٩ (غير منشورة).

(♦♦) نظراً لقناعة الباحثان بالأهمية البالغة للجوار الجغرافي السياسي للعراق فسيتم تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

٢٧ - عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٢٧٤.

٢٨ - نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، دار الطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، بدون تاريخ، ص ٣٦.

٢٩ - سعدون شلال ظاهر، أهمية موقع العراق وإثره في دوافع العدوان الأمريكي عليه، المصدر السابق، ص ١١٣.

٣٠ - محمد فتحي أبو عيانه، دراسات في الجغرافية السياسية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ص ٤٨.

٣١ - سعدون شلال ظاهر، المصدر السابق، ص ١١٣.

٣٢ - محمد عبد المجيد عامر، الجغرافية السياسية والدولة أسس وتطبيقات، مطبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة طبع، ص ١٥٦.

٣٣ - الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، حقائق عن الحدود العراقية - الإيرانية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠، ص ٢.

٣٤ - محمود علي الداود، أحاديث عن الخليج العربي، سلسلة الثقافة الشعبية (٧)، مديرية الفنون الثقافية والشعبية، بغداد، ١٩٦٠م، ص ١٥ وما بعدها.

٣٥ - جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨١ بغداد، ١٩٨٢م، ص ٥٥.

♦♦♦ فيشخابور ويسمىها الأكراد بيشخابور ومعناها إمام الخابور.

٣٦ - سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، المصدر السابق، ص ٥٤ ص ٥٥.

٣٧ - مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية - التركية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠م، ص ٥٥، (غير منشورة).

٣٨ - محمد محي عيسى الهيمص، المقومات الجغرافية وإثرها في الأمن الوطني العراقي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦م، ص ٢٢، (غير منشورة).

٣٩ - نصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦م، ص ٨٢، (غير منشورة).

٤٠ - إبراهيم شريف، الموقع الجغرافي للعراق وتأثيره في تاريخه العام من الفتح الإسلامي، ج ١، مطبعة شفيق، بدون تاريخ، ص ٤١.

٤١ - مريم عزيز فتاح، المصدر السابق، ص ٥١ ص ٥٢.

- ٤٢ - دهام محمد العزاوي، اثر المسألة الكردية في العلاقات العراقية- التركية، أوراق استراتيجية، دورية أسبوعية، السنة الثانية، ع ٤٢، مركز الدراسات الدولية، بغداد، تموز ٢٠٠٠م، ص ٥.
- ٤٣ - مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦١.
- ٤٤ - سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، المصدر السابق، ص ٦٢.
- ٤٥ - الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، الحدود العراقية- الإيرانية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٣٢.
- ٤٦ - سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، المصدر السابق، ص ٦٣.
- ٤٧ - الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، الحدود العراقية - الإيرانية، المصدر نفسه، ص ٣٢.
- ٤٨ - جمهورية العراق، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٨٢م، المصدر السابق، ص ١٥.
- ٤٩ - خالدة رشيد السعدون، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠م، ص ٩. (غير منشورة).
- ٥٠ - إبراهيم شريف، الموقع الجغرافي للعراق وتأثيره في تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي، المصدر السابق ص ٢٥٩.
- (♦♦♦♦) خط التالوك هو خط الحدود الذي يتبع النقاط العميقة في مجرى النهر ولا يلتزم بقربها أو بعدها عن هذا الطريق أو ذاك.
- ٥١ - محمد شاكر حمزة، الجغرافية العسكرية مطبعة الأكاديمية العسكرية ، بغداد، ١٩٨٥م، ص ١٨٣.
- ٥٢ - محسن عبد الصاحب المظفر، الحدود في شط العرب، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الأستاذ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٤٨.
- للمزيد من التفاصيل انظر الى
- فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية - الإيرانية (دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠م.
- ٥٣ - نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، المصدر السابق، ص ٢٠٧.
- ٥٤ - إبراهيم شريف، الموقع الجغرافي للعراق وتأثيره في تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي، المصدر السابق، ص ١٨٢.
- ٥٥ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٨٢م، المصدر السابق، ص ١٥.
- ٥٦ - جمال حمدان، ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٨٦.

٥٧- مؤيد ابراهيم كاظم الوندائي، الحرب العراقية-الإيرانية واثرها على الامن القومي العربي والامن الوطني العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ١٩٩. (غير منشورة)

٥٨ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٥م، المصدر السابق، ص ٥.

٥٩- نعيم إبراهيم صالح الظاهر، سياسة بناء القوة في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٤، ص ٢١. (غير منشورة).

٦٠- سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، المصدر السابق، ص ٧٧.

(♦♦♦♦) حصل العراق على استقلاله عام ١٩٣١م، بينما حصلت الأردن على استقلالها عام ١٩٣٢م.

٦١- نعيم إبراهيم صالح الظاهر، المصدر السابق، ص ٢٣.

٦٢- تغريد معين حسن المشهدي، المملكة الأردنية الهاشمية (دراسة في جيوبوليتيكية الموقع الجغرافي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، الكوفة، ٢٠٠٢م، ص ٦٨. (غير منشورة).

٦٣- معجم الخريشا، العلاقات الأردنية-العراقية، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ط١، الأردن، ٢٠٠٠م، ص ١٦١.

٦٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٥م، المصدر السابق، ص ٥.

٦٥- سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكري، المصدر السابق، ص ٧٨.

٦٦- قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ١١٤ تموز ١٩٥٨م إلى ٨ شباط ١٩٦٣م، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨م، ص ٣٤٠. (غير منشورة).

٦٧- خلود خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٣م، ص ١٨٦. (غير منشورة).

٦٨ - سيف الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٧٨.

٦٩- الوقائع العراقية، جريدة رسمية للجمهورية العراقية، تصدرها وزارة العدل، ع ٣٢٥٠، السنة ٣١، ١٠/ نيسان / ١٩٨٩م، ص ١٩٨.

٧٠- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٥م، المصدر السابق، ص ٥.

٧١- نبيل السمان، أمريكا وخفايا حرب الخليج، ط٢، عمان، ١٩٩١م، ص ٧٨.

٧٢- احمد عدنان عبد الكريم الشكاكي، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦م، ص ١٥٧. (غير منشورة).

٧٣- رشيد سعدون محمد حسن العبادي، الحدود العراقية- الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١م، ص ٢٩. (غير منشورة).

٧٤- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٧٤.

٧٥- احمد عدنان الشكاكي، المصدر السابق، ص ١٥٨.

٧٦- رشيد سعدون محمد حسن العبادي، الحدود العراقية- الكويتية، المصدر نفسه، ص ٣١.

٧٧- احمد عدنان عبد الكريم الشكاكي، المصدر السابق، ص ٤٦.

٧٨- نبيل السمان، امريكا وقضايا حرب الخليج، المصدر السابق، ص ٨٢.

٧٩- احمد عدنان عبد الكريم الشكاكي، المصدر نفسه، ص ١٦٠. ولمزيد من التفاصيل الاطلاع على: محمد عبدالله خالد العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، مركز البحوث و الدراسات الكويتية، ط ١، الكويت، ٢٠٠٠.

٨٠- خالد السرجاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، ع ١٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ت ١، ١٩٩٠، ص ١٦ ص ١٧.

٨١- Majid Khadduri and Edmond Ghareeb, war in the Gulf, 1990-1991: the Iraq-

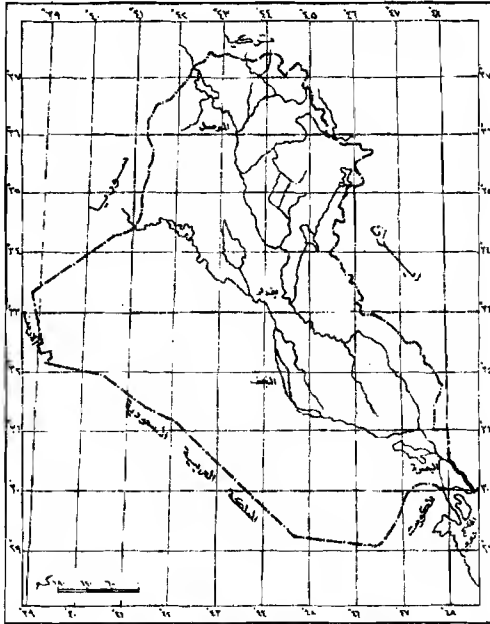
Kuwait conflict and its implications (New York: Oxford university press, 1997). x.p299.

82 - Majid Khadduri and Edmond Ghareeb, ibid, p299.

83- مها ذياب حميد، الوزن السياسي للعراق في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، ص ٦٥. (غير منشورة)

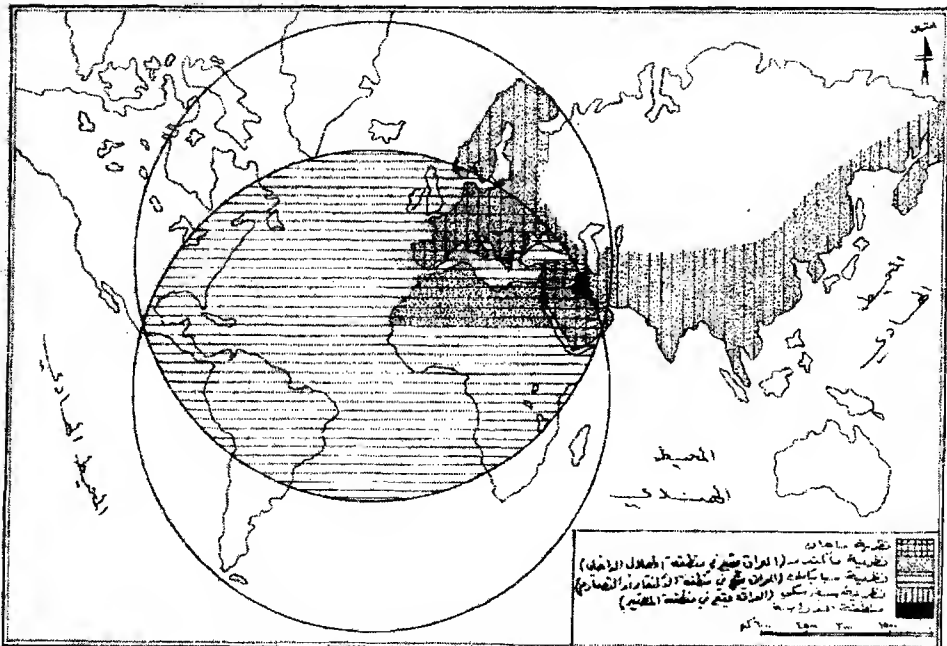
84- محمد عبدالله خالد العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية (دراسة في الجغرافية السياسية)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط ١، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٤.

خريطة رقم (١) الموقع الفلكي للعراق



المصدر: الهيئة العامة للبحوث الجغرافية والبيئية، وزارة الثقافة العراقية، ١٩٩٨.

خريطة رقم (٢) موقع العراق بالنسبة للعالم والنظريات الجيوبوليتيكية

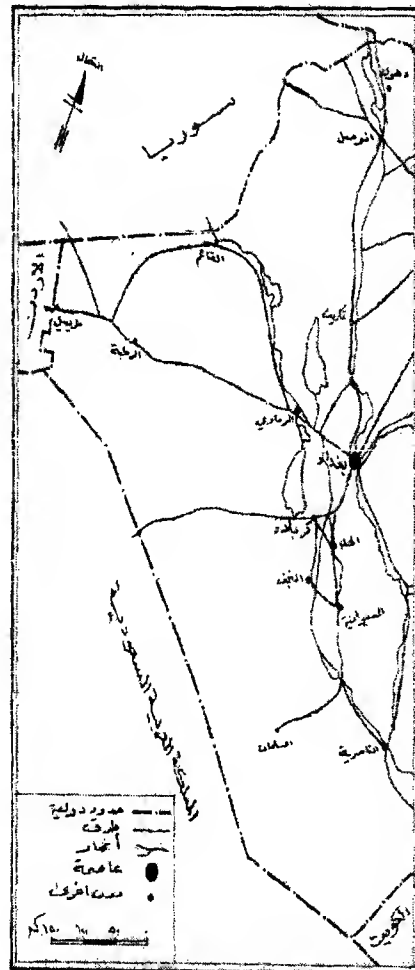


المصدر: د. سامح الحفافي، د. عبد الحليم عبد الوارث، الجغرافيا السياسية، مكتبة البحوث الجغرافية والبيئية، بغداد، ١٩٩٨، ص ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧.

خريطة رقم (٥) الحدود الشرقية للعراق



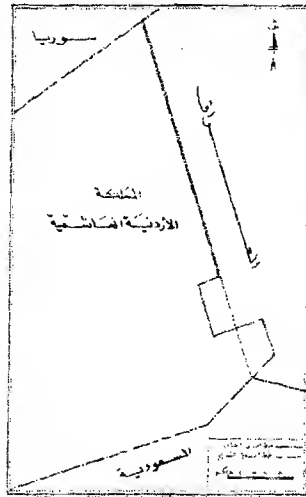
المصدر: مديرية المخابرات العامة، خريطة الشرق الأوسط، ١٩٨٨.



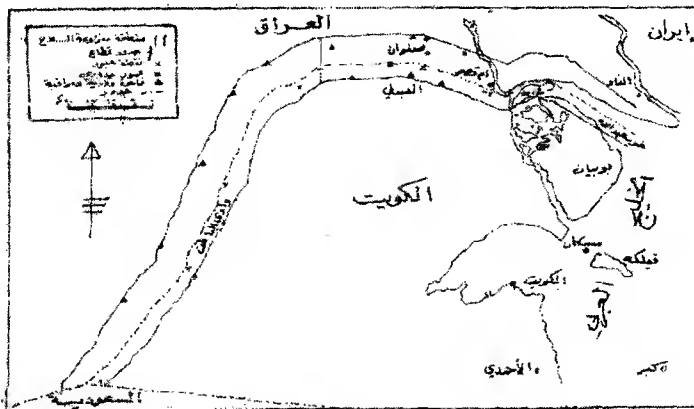
المصدر: مديرية المخابرات العامة، خريطة الشرق الأوسط، ١٩٨٨.

خريطة رقم (٦) الحدود الغربية للعراق

خريطة رقم (٧) الحدود بين العراق والاردن



خريطة رقم (٨) الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت * م



المصدر: مصدق عبد الله خلد القادر، الحدود الكويتية العراقية (دراسة في الجغرافية السياسية)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط١، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٢٢٨.

* يحتفظ الباحثان برأيهما على هذه الخريطة لموافقة العراق عليها تحت الضغط الدولي .

